الأمم المتحدة

A/C.2/70/SR.16

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
8 December 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد كاريو غوميز (نائب الرئيس) . . . . . (باراغواي)

المحتويات

البند ٢٠ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (تابع)

(ب) متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-18133 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع)

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (تابع)

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع)

(ز) الانسجام مع الطبيعة (تابع)

(ح) عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (تابع)

نظرا لغياب السيد لوغار (سلوفينيا)، تولى نائب الرئيس، السيد كاريو غوميز (باراغواي) رئاسة الجلسة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٢٠ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع) (A/70/75-E/2015/55، A/70/137-E/2015/86، A/70/129، A/70/131، A/70/214، A/70/215، A/70/215/Add.1، A/70/224، A/70/262، A/70/291 و A/70/298، A/C.2/70/2 و A/C.2/70/4)

(أ) البند ٢١ من جدول الأعمال: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (تابع) (A/70/283 و A/70/422)

(ب) متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع) (A/70/269)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع) (A/70/282)

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع) (A/70/230)

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (تابع) (A/70/230)

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع) (A/70/230)

(ز) الانسجام مع الطبيعة (تابع) (A/70/268)

(ح) عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (تابع) (A/70/228)

١ - السيدة بياجي (رواندا): قالت إن الانتقال السلس من الأهداف الإنمائية للألفية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأكثر تعقيدا يتطلب من الدول إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الخطط الاستراتيجية الوطنية؛ وتعزيز بناء القدرات؛ وجمع بيانات أفضل وإشراك جميع الفاعلين في تتبع التقدم المحرز. ويعمل البرلمانيون في بلدها بنشاط، بالإضافة إلى حملات التوعية الجماهيرية بشأن الأهداف الجديدة، على دمج هذه الأهداف على الصعيد الوطني، وسوف يضطلعون بدور رقابي مهم أثناء تنفيذها. وما فتئت وسائل الإعلام، وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي، تضطلع بدور فعال في التوعية بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢ - وذكرت أن عوامل التمكين الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة تتمثل في الملكية الوطنية، بما في ذلك تكييف أهداف التنمية المستدامة لكي تعبر عن الأولويات والتحديات الوطنية؛ والقيادة والحوكمة الشاملة للجميع ومشاركة المواطنين؛ وعدم التسامح مع الفساد.

٣ - وأفادت بأن أهداف التنمية المستدامة تحتاج إلى وسائل مناسبة لتنفيذها في شكل تعبئة الموارد المحلية وزيادة الاعتماد على الذات لتجنب الاعتماد على الأموال من مصادر خارجية لا يمكن التنبؤ بها. وعلاوة على ذلك، ينبغي للقطاع الخاص والحكومات وشركاء التنمية أن يستثمروا في الهياكل الأساسية والطاقة والتصنيع، والعمل في الوقت نفسه على تعزيز التجارة والعمالة، ولا سيما للشباب والنساء.

٤ - وأضافت أن البعد البيئي للتنمية المستدامة يتطلب بذل جهود منسقة للسيطرة على تغير المناخ والتأهب لمواجهة الكوارث الطبيعية المتكررة بشكل متزايد وانخفاض التنوع البيولوجي. ولذلك، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تزيد من مساهماتها في صندوق المناخ الأخضر حتى يتسنى للبلدان النامية، وخاصة الأكثر ضعفا، التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والاستثمار في التحول إلى الطاقة النظيفة. وينبغي للدورة الحادية والعشرين القادمة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أن تعمل على رفع مستوى الطموح في مجال تخفيض الانبعاثات وأن تتوصل إلى نتائج ملزمة.

٥ - السيد سوه سانغبيو (جمهورية كوريا): قال إن وجود إطار فعال للمراقبة والمساءلة يضمن التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولذلك ينبغي للمنتدى السياسي رفيع المستوى أن يعمل في دورته لعام ٢٠١٦ على توفير التوجيه السياسي الاستراتيجي الذي يستند إلى الأدلة والعلوم وتبادل المعارف. كما يحتاج المنتدى إلى وجود علاقة متينة مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ومع تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لكفالة نجاح المتابعة والاستعراض.

٦ - وذكر أن تغير المناخ قضية شاملة هامة وأن هناك حاجة إلى نظام جديد وملزم وشامل للمناخ العالمي للانتقال إلى الاقتصاد منخفض الكربون والنمو الأخضر. وتنظر حكومته بالتالي، في اتخاذ إجراءات بشأن المناخ تحفز التنمية المستدامة وسوف تواصل دعم كل من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمبادرات التكميلية لوضع الاقتصاد على طريق التنمية منخفضة الكربون والقادرة على التكيف مع المخاطر. ويعتبر الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يركز على السلام والعدالة وتقوية المؤسسات، شرطا أساسيا لنجاح الأهداف ككل، وسوف ينهض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٧ - السيد مونونغي (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال إن تغير المناخ سيكون له تأثير سلبي لم يسبق له مثيل على أفريقيا، على الرغم من أنها مسؤولة عن عدد قليل من انبعاثات غازات الدفيئة. وتشهدت درجات الحرارة في أفريقيا بالفعل أعلى مستوياتها على الإطلاق. ولذلك، فإن هناك حاجة إلى اتفاق عالمي ملزم قانونا للحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية لدرجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية.

٨ - وذكر أنه ينبغي أن تُبرز نتائج المؤتمر القادم المعني بتغير المناخ في باريس الالتزامات التي تعهد بها كل من البلدان النامية والمتقدمة النمو. وتلتزم حكومته بتقديم تضحيات لا تخل بالتنمية وبالتالي فقد قامت باتخاذ تدابير للتخفيف في مجالات الزراعة والغابات والطاقة والنقل، فضلا عن تدابير للتكيف.

٩ - وأفاد بأن جمهورية الكونغو الديمقراطية تعتبر موطنا لما يقرب من ١٠ في المائة من مجموع الغابات الاستوائية في العالم، وتعتبر بذلك، الرئة الخضراء لأفريقيا. وقد قامت حكومته بتطبيق استراتيجية ترمي إلى الحفاظ على الغطاء الحرجي بنسبة ٦٣،٥ في المائة من مساحة سطح بلاده اعتبارا من عام ٢٠٣٠، والعمل في الوقت نفسه على تعميم مكافحة إزالة الغابات. بيد أن الحاجة تمس إلى دعم غير مشروط من المجتمع الدولي لتلك الجهود. وأعرب في هذا السياق عن ترحيبه ببدء تنفيذ مبادرة وسط أفريقيا بشأن الغابات مؤخرا وعن تشجيعه لمشاركة الجهات المانحة الأخرى فيها.

١٠ - السيدة العتيبي (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن بلدها ما برح يركز على التنمية المستدامة منذ أن برز إلى

حيز الوجود قبل أكثر من أربعة عقود، وهو يخصص نسبة مئوية من ناتجه المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية أكثر من أي دولة أخرى. وينص دستوره على تكريس المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتعتبر المرأة ممثلة تمثيلا جيدا في مجالس إدارة شركاته الكبرى، وتمثل المرأة أكثر من ٧٠ في المائة من خريجي الجامعات في دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي عام ٢٠١٤، اعتمدت حكومتها استراتيجية للنمو الأخضر، هي الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط. كما قررت أسبوع أبو ظبي السنوي للاستدامة لزيادة الوعي الدولي بأهمية التكنولوجيات الخضراء.

١١ - وذكرت أن الإمارات العربية المتحدة تعتبر رائدة في مجال الطاقة المتجددة، وساهمت بأكثر من ٧٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للمساعدة الإنمائية الرسمية لمشاريع الطاقة المتجددة في الدول النامية. كما تعتبر رائدة في تقنيات الحفاظ على المياه، بما في ذلك استخدام الطاقة الشمسية لتحلية المياه. وقد أحرز بلدها تقدما بارزا في مؤشرات التنمية البشرية المتعلقة بصحة الأطفال وتعليمهم، وهو مساهم رئيسي في تعليم الأطفال في الدول النامية، وعضو نشيط في التحالف العالمي للقاحات والتحصين. وقد أحرز تقدما كبيرا في تطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال التعاون الفعال بين القطاعين العام والخاص.

١٢ - السيد ندونغ إيلّا (غابون): قال إن بلده قد أدرج أهداف التنمية المستدامة الرئيسية في الخطة الاستراتيجية لغابون الناشئة، التي تهدف للانتقال سريعا إلى اقتصاد وطني ذي صناعات وخدمات ذات قيمة مضافة عالية. وتركز الخطة حاليا على العوامل التنافسية، كبناء القدرات وتطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك في قطاعي التكنولوجيا الرقمية والطاقة. وستُبذل جهود إضافية في الأجل القصير، لتحسين أداء نظام التعليم الأساسي حتى يتسنى للشباب الأكثر تأهيلا وقابلية للتوظيف الانضمام إلى القوى العاملة.

١٣ - وذكر أن حكومته تواصل إيلاء الاهتمام الواجب لتنمية الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك وتربية الأسماك، ويجري تعزيز الأمن الغذائي من خلال برنامج وطني تم تدشينه مؤخرا.

١٤ - وأفاد بأن غابون كانت أول بلد أفريقي يقدم مساهمته المعتزمة المحددة وطنيا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. كما قدمت خطة عمل قبل انعقاد مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ، لا تقتصر على الالتزام بالحد من الانبعاثات الوطنية لغازات الدفيئة بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠٢٥، ولكنها تعتبر أيضا استكمالا للاستراتيجيات الإنمائية المرتبطة بالمناخ في الأجلين القصير والمتوسط.

١٥ - وأضاف أنه تم النص على المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة في قانون صدر في عام ٢٠١٤، يراعي الحاجة إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، يرمي قانون البيئة الجديد، الذي اعتمد في تموز/يوليه ٢٠١٤، إلى تحسين إدارة الموارد الحرجية والبرية والبحرية وحماية البيئة أثناء ممارسة النشاط الاقتصادي. كما تم مؤخرا إنشاء وكالة لمراقبة الموارد البرية والبحرية بواسطة السواتل.

١٦ - وأردف أن أفريقيا وأمريكا الجنوبية هما رئتا كوكب الأرض، وتضطلعان بدور أساسي في سياق مفاوضات المناخ. وسيواصل بلده العمل مع المجتمع الدولي من أجل إبرام اتفاق شامل وملزم للحد من ارتفاع درجة الحرارة درجتين مئويتين. وتحقيقا لهذه الغاية، بادر بلده بإجراء مشاورات بين الدول الأفريقية وبلدان اتحاد دول أمريكا

الجنوبية يُتوقع أن تستمر خلال مفاوضات تغير المناخ في باريس.

١٧ - ومضى يقول إن التنوع البيولوجي يتعرض للتهديد من خلال الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والاتجار غير المشروع بها، مما يتسبب أيضا في إلحاق ضرر حقيقي في سبل عيش المجتمعات المحلية. ولذلك، فإن وفده يرحب باعتماد قرار الجمعية العامة ٣١٤/٦٩ بشأن التصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، ويدعو إلى التعجيل بتنفيذ التوصيات الواردة فيه. بيد أن تعزيز الإجراءات القانونية وإنفاذ القوانين لن يكون كافيا. وسيكون من الضروري أيضا الانخراط مع المجتمعات المحلية، وخاصة ضحايا الصيد غير المشروع، لضمان استعادة حقوقهم بصورة فعالة.

١٨ - السيد أبيبي (إثيوبيا): قال إنه ينبغي تعميم أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات التنمية الوطنية، مع مراعاة اختلاف الواقع المحلي بين البلدان، من أجل كفالة الملكية الوطنية. ورغم التأكيد على الحاجة إلى تنشيط الشراكة العالمية، من المهم أيضا تعزيز هذه الأهداف وتنسيق متابعتها واستعراضها على جميع المستويات.

١٩ - وذكر أن تنشيط منظومة الأمم المتحدة يمكن أن يساعد الحكومات على التصدي للآثار السلبية لتغير المناخ، كالجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية، وعلى الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية. وتعد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، أكثر البلدان عرضة للأخطار ذات الصلة بالمناخ والكوارث الطبيعية. لذلك، فإنه يجب على العالم أن يتوصل إلى اتفاق قوي وملزم بشأن تغير المناخ في مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ.

٢٠ - وأفاد بأن بلده يقوم بتنفيذ استراتيجية للاقتصاد الأخضر بشأن التكيف مع تغير المناخ، لا يقتصر تركيزها على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، ولكنه يشمل أيضا الإدارة المستدامة للأراضي، والتوسع في الطاقة المتجددة، واستخدام تكنولوجيات تتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة ومنع تدهور الأراضي والتصحر وإزالة الغابات. وعلى الرغم من مساهمة إثيوبيا الضئيلة في ظاهرة الاحتباس الحراري، فقد أعلنت عن التزامها بالحد من الانبعاثات عن طريق تقديم مساهمتها المزمعة المحددة وطنيا في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٢١ - وأضاف أنه بالنظر إلى أن العمل كالمعتاد لن يؤدي إلى التنمية المستدامة الشاملة للجميع، فإنه يتعين على المجتمع الدولي أن يفي بوعوده المتعلقة بالتنمية واغتنام الفرصة لتنشيط الشراكة العالمية في إطار خطة عمل أديس أبابا. وفي هذا السياق، يشدد وفده على ضرورة التفعيل الكامل لصندوق المناخ الأخضر من خلال القيام معا بتعبئة ١٠٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا بحلول عام ٢٠٢٠ من جميع المصادر؛ وتسخير إمكانيات آلية تيسير التكنولوجيا؛ وكفالة استمرار تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي.

٢٢ - السيد توبين (كوستاريكا): قال إنه ينبغي تقديم الدعم للبلدان النامية والبلدان المتوسطة الدخل، التي لم تفعل شيئا يذكر للتسبب في تغير المناخ، ولكنها تتحمل العبء الأكبر لآثاره. ويجب أن تراعى احتياجات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، وفقا لخطة عام ٢٠٣٠، ويؤيد وفده دعم التنفيذ الكامل لإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) وإنشاء إطار للشراكة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٣ - وذكر أن الكوارث الطبيعية الأخيرة التي تؤثر على البلدان القريبة من كوستاريكا قد أثبتت أن الحد من مخاطر

الكوارث يتسم بأهمية بالغة لتخفيف حدوث انتكاسات إنمائية كبرى. ولذلك، فإن وفده يدعو إلى التنفيذ الكامل لإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، ومبادرة نانسن وتعهد جنيف المتعلق بحقوق الإنسان والإجراءات المتعلقة بالمناخ. وبالرغم من أن الأثر الاقتصادي لتغير المناخ سيكون كبيرا، فإن تأثيره على حياة الإنسان سيكون أكثر خطورة.

٢٤ - وأفاد بأن الغابات هي بمثابة رئتي كوكب الأرض، وأن مساحة الغابات حاليا تزيد عن مساحة كوستاريكا بأكثر من ٥٠ في المائة، بعد أن تعافت من انخفاض مستواها بنسبة ٢١ في المائة في عام ١٩٨٧. وهناك حاجة إلى إبرام صك ملزم قانونا بشأن الغابات لاستكمال جهود الدعوة للإدارة المستدامة للغابات على جميع المستويات.

٢٥ - وأضاف أن السياحة المستدامة وحماية الموارد الطبيعية يعزز كل منهما الآخر، ويوفران الزخم للتعاون بين القطاعين العام والخاص. ونظرا لأن السياحة تشكل نحو ٥،٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بلده، فإن وفده يرحب بقرار الجمعية العامة ٢٠٧/٦٨ بشأن السياحة المستدامة والتنمية المستدامة في أمريكا الوسطى، ويطالب بتقديم الدعم لها من الدول الأعضاء.

٢٦ - وأردف بأنه يتطلع إلى تنفيذ الغايتين ٨-٩ و١٢-ب من أهداف التنمية المستدامة، المتعلقتين بتعزيز السياحة المستدامة وتوفير فرص العمل وتعزيز الثقافة والمنتجات المحلية، ورصد هذه السياحة، ودعا كذلك منظمة السياحة العالمية إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ المدونة العالمية لآداب السياحة.

٢٧ - ومضى يقول إنه بينما يؤدي تدهور الأراضي إلى إعاقة التنمية المستدامة وتهديد الأمن الغذائي في بعض البلدان، فإن استصلاح الأراضي له آثار إيجابية، لا سيما بالنسبة لأكثر الشعوب ضعفا. كما تتسم قضية التنوع البيولوجي ذات الصلة الوثيقة بالموضوع بأهمية بالغة في كوستاريكا. وبدلا من العمل على توليد الثروة على حساب البيئة، يجب أن يعيش الناس في وئام مع الطبيعة ويتمتعوا بالعديد من الخدمات التي تقدمها. وبعد أن دعا إلى التنفيذ الكامل لخطة عام ٢٠٣٠، قال إنه يتطلع لمواصلة العمل الشامل للجميع والقائم على المشاركة في منتدى سياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة.

٢٨ - السيد بيركايا (إندونيسيا): قال إنه ستكون هناك حاجة إلى التعاون الدولي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويتسم النمو المطرد على قدم المساواة في هذا السياق بأهمية جوهرية، وتضطلع فرص العمل بدور رئيسي على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي. كما تتسم هياكل الحوكمة الاقتصادية العالمية الديمقراطية والشاملة للجميع، التي تُمثَّل فيها جميع المناطق ومجموعات البلدان على قدم المساواة بأهمية حاسمة.

٢٩ - وذكر أن التنمية المستدامة تتطلب أيضا التحول. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي ربط برنامج العمل العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة بتنفيذ الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة من أجل زيادة الوعي وضمان استخدام الموارد بكفاءة أكبر.

٣٠ - وأفاد بأنه على الرغم من أن آلية تيسير التكنولوجيا، وخطة عمل أديس أبابا والمنتدى السياسي رفيع المستوى تعتبر جميعا مناهج لوسائل التنفيذ، فإنه ينبغي للجنة الثانية أن تكون بمثابة منبر لتعبئة العمل. ولذلك، فإن المناقشات بشأن أساليب عمل اللجنة جديرة بالترحيب. وسيؤدي اتساق السياسات بين اللجنتين الثانية والثالثة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى دعم التنفيذ المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠.

٣١ - وشدد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، على أنه يجب التصدي لتغير المناخ بطريقة متضافرة ومتكاملة في إطار اتفاق عالمي بشأن تغير المناخ يدمج الحد من مخاطر الكوارث أيضا.

٣٢ - وأخيرا، أشار إلى أن السياحة المستدامة يمكن أن تساهم في الحفاظ على الثقافات وصون البيئة. ونظرا لأنها تشجع أيضا على السلام والتفاهم المتبادل، فإنه ينبغي تعميم السياحة في مناقشات السياسات على الصعيدين الوطني والدولي وفي جدول أعمال الأمم المتحدة. ولذلك، فإن بلده يؤيد مشروع القرار المتعلق بإعلان عام ٢٠١٧ سنة دولية للسياحة المستدامة من أجل التنمية.

٣٣ - السيد دينيس (ليبيريا): قال إن التعهد بعدم التخلي عن أحد، على النحو المبين في خطة عام ٢٠٣٠، ينبغي أن يكون بمثابة شعار للجنة، وتذكير لها بالأعمال التي تنتظرها. وفي العمل على تلبية الاحتياجات الحالية للبلدان، يتعين عليها ألا تعرض المستقبل للخطر. ومن الواضح أن مختلف برامج التنمية التي ينظر فيها في سياق أسبوع أفريقيا لعام ٢٠١٥، الذي عقد مؤخرا في مقر الأمم المتحدة، تشترك بصلات مباشرة مع خطة عام ٢٠٣٠ في أن جميع البرامج تسعى إلى القضاء على الفقر والحد من انعدام المساواة وتأمين كوكب الأرض للأجيال المقبلة.

٣٤ - وذكر أنه بما أن جميع البلدان قد اتفقت على آلية تيسير التكنولوجيا في سياق تمويل التنمية، فإن وفده يتطلع إلى اتخاذ إجراءات هادفة تكفل نقل التكنولوجيا التي تحتاجها البلدان النامية.

٣٥ - وأشار إلى أن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة يجب أن تعالج التحديات الإنمائية التي تواجه أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلاوة على ذلك، لا بد من استمرار المساعدة من منظومة الأمم المتحدة في معالجة جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بطريقة هادفة وفعالة.

٣٦ - وأفاد بأن بلده قدم مؤخرا مساهمته المزمعة المحددة وطنيا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مما يدل على التزامه بالحد من الانبعاثات بنسبة ١٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. وفي الختام، أكد أنه يجب أن تشمل نتائج المؤتمر المعني بتغير المناخ في باريس التزامات ملزمة قانونا للبلدان لمعالجة قضايا المناخ والبيئة.

٣٧ - السيد جورجيو (إريتريا): قال إن وفده يرحب بإدماج تحديات التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويتأثر بلده القاحل من الجفاف الدوري ويتعرض بصفة خاصة لآثار تغير المناخ، بما في ذلك تقلباته.

٣٨ - وذكر أن حكومته قد اعتمدت لمعالجة هذه التحديات، خطة إنمائية واستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ من أجل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. كما انضمت إلى العديد من الصكوك البيئية الدولية.

٣٩- وأفاد بأنه ينبغي أن تتولى البلدان زمام العمل على مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف بمشاركة مجتمعية قوية. وبناء على ذلك، فإن حكومته ما فتئت تقوم بحملات توعية وحشد جميع الأشخاص القادرين من أجل العمل على كفالة الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، بما في ذلك من خلال اللجان المنتخبة على صعيد القرى والمكلفة بالتعجيل بتنفيذ برامج التنمية. ويجري تعبئة المجتمعات المحلية والنساء والطلاب ومنظمات المجتمع المدني ورجال الدين والجيش بانتظام للعمل على حفظ التربة والمياه والتشجير. وعلاوة على ذلك، تم إنشاء النوادي الخضراء في المدارس. وتتمتع إريتريا بعضوية مبادرة الجدار الأخضر لمنطقة

الصحراء الكبرى وتتطلع إلى تكلل مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ بنتيجة ناجحة.

٤٠ - السيدة سيمونيان (أرمينيا): قالت إن حكومتها قدمت مؤخرا مساهمتها المزمعة المحددة وطنيا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وبالإضافة إلى الجهود التي تبذلها حكومتها لتحقيق تخفيضات في انبعاثات غازات الدفيئة، تقوم بإدماج قضايا تغير المناخ في برامج التنمية الوطنية وتعمل مع الشركاء لوضع استراتيجيات تتعلق بالحد من الفقر، والتعليم وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والزراعة، والحد من مخاطر الكوارث، وكفاءة الطاقة وتغير المناخ والتنمية المستدامة.

٤١ - وذكرت أن هناك حاجة، بعد الاتفاق على الجيل الجديد من أهداف التنمية في الأمم المتحدة، إلى تحديث السياسات والبرامج الوطنية والدولية، والعمل في الوقت نفسه على تكييف برنامج العمل العالمي وفق السياقات الوطنية، مع التركيز بشكل أكبر على تنمية رأس المال البشري. ويمكن أن يؤدي تحسين استخدام إمكانات القطاع الخاص إلى تحسن فرص الحصول على التعليم ومعالجة الأمية المالية. ويعمل الشباب في أرمينيا مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك أعضاء الشتات، على مشاريع التعليم والابتكار مثل مبادرة مختبرات (كولبا) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٢ - وأفادت بأن حكومتها ما فتئت تقوم باستكشاف إمكانية إنشاء شراكات مستدامة تتجاوز التحويلات والمساهمات النقدية من خلال تعزيز الروابط بين الهجرة المدارة بشكل جيد والتنمية. ومن شأن اتباع نهج جديد للتنقل بين الوظائف وهجرة اليد العاملة الدائرية أن تعزز إمكانات التنمية في كل من البلدان المرسلة والمستقبلة. وتنظر أرمينيا كبلد غير ساحلي يواجه معوقات هيكلية خطيرة، إلى التنقل والاتصال، بما في ذلك كفاءة حركة الناس والبضائع، وتحسين وسائل النقل والمعابر الحدودية وتحديثها، باعتبارها الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة.

٤٣ - وأضافت أن أهداف وغايات خطة عام ٢٠٣٠ الطموحة يجب أن يقابلها تمويل متناسب وسياسات تسهل استدامة الاستثمارات. وتعمل المؤسسات المالية الدولية مع أرمينيا لإيجاد مشاريع قابلة للتمويل مشتركة بين القطاعين العام والخاص، لا سيما في مجال الهياكل الأساسية. ونتيجة لعدم توفر فرص العبور إلى الشرق والغرب بسبب الحصار البري، تقوم أرمينيا بالاستثمار في إنشاء ممر بري بين الشمال والجنوب لتسهيل الوصول إلى طرق التجارة الدولية والأسواق. ويشمل الممر خطا جديدا للسكة الحديدية يوفر أقصر الطرق بين الموانئ على البحر الأسود وغيرها من الموانئ على الخليج الفارسي، بالإضافة إلى ربط البلدان في جنوب شرق آسيا بأوروبا. وتعمل أرمينيا مع شركائها في التنمية للتوصل إلى حلول جديدة لتمويل الهياكل الأساسية في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى.

٤٤ - وفيما يتعلق بالاستثمار في الهياكل الأساسية، أشارت إلى أنه ينبغي دمج برنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ في الإطار الشامل للمتابعة والاستعراض الذي يضم العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك بلدان العبور. وتتسم البيانات المفصلة بأهمية أساسية لهذا الإطار وينبغي وضع المؤشرات العالمية لرصد التقدم المحرز في صيغتها النهائية. وتعمل أرمينيا على تحقيق هذا الهدف كعضو في الفريق المشترك بين الوكالات وفريق الخبراء المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

٤٥ - السيد تشينيونغا (زامبيا): قال إن القضاء على الفقر المدقع يمثل التحدي الأكبر الذي يواجه العالم في الوقت الراهن. وعلى الرغم من أن الأهداف الإنمائية للألفية قد

ساهمت على نطاق واسع في الحد من الفقر وتمكين المرأة وتحسين صحة الناس ورفاههم، فإن فوائد النمو الاقتصادي لم تكن عادلة وشاملة بما فيه الكفاية لتحسين سبل عيش أشد الناس فقرا.

٤٦ - وذكر أن تقلب وتغير المناخ قد أصبحا تهديدا رئيسيا للتنمية المستدامة في بلده وسيتم إيلاؤهما الأولوية في خطة التنمية الوطنية السابعة، التي تغطي الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١. وتشمل مساهمة بلده المزمعة المحددة وطنيا، التي قدمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، عنصري التكيف والتخفيف من عناصر التنمية منخفضة الانبعاثات والقادرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ في الأجل الطويل، بما يتماشى مع أولويات زامبيا وظروفها باعتبارها من أقل البلدان نموا.

٤٧ - وفي سياق الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، أشار إلى أنه لا بد من وضع علامات محددة لتخطيط التنمية وإنشاء نظم للرصد والتقييم. ويتطلع وفده إلى إطار المؤشرات الذي ستقدمه اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بحلول آذار/مارس ٢٠١٦.

٤٨ - السيد بيا (الكاميرون): قال إن البعد البيئي يهيمن على عمل اللجنة الثانية بشأن التنمية المستدامة حتى الآن، وذلك على حساب البعدين الاقتصادي والاجتماعي، وينبغي للجنة ألا تميل إلى تنظيم كامل جدول أعمالها حول التنمية المستدامة، بسبب الطابع الشامل لهذا الموضوع. وعلاوة على ذلك، يجب تحديد دور اللجنة وإعادة وضعه داخل هيكل رصد تنفيذ خطة عمل أديس أبابا وخطة عام ٢٠٣٠.

٤٩ - وذكر أن بلده يؤيد موقف خطة عمل بالي من الانبعاثات التاريخية وكذلك موقف الاتحاد الأفريقي، الذي يدعو إلى إبرام اتفاق بشأن المناخ يتماشى مع مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، من أجل مراعاة درجة التنمية لكل بلد من البلدان.

٥٠ - وأفاد بأن من الجوهري تفعيل صندوق المناخ الأخضر، ورغم تقدير وفده للمساهمات التي قدمت حتى الآن، يكرر وفده تأكيد ضرورة كفالة تقديم ١٠٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا لمساعدة البلدان النامية على التكيف مع تغير المناخ والحد من انبعاثات غازات الدفيئة. ولن يؤدي التأخير في القيام بذلك إلا إلى زيادة أعباء البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، التي تتكبد أعلى التكاليف لظاهرة الاحترار العالمي على الرغم من أنها كانت أقل المساهمين فيها.

٥١ - وأضاف أنه على الرغم من الإمكانيات الطبيعية، للكاميرون، مثل البلدان الأفريقية الأخرى، فإنها لا تتمكن من أن تتفادى التصحر والجفاف وتدهور النظم الايكولوجية. فارتفاع درجات الحرارة وانخفاض هطول الأمطار يعني أن تصبح الأراضي الصالحة للزراعة أقل خصوبة وتقلص مساحة المراعي. وبالتالي، تتعرض جميع وظائف التربة للضرر، مما يؤثر على الأمن الغذائي والتغذية وصحة الإنسان والنشاط الاقتصادي والتنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية.

٥٢ - بيد أنه أشار إلى أن إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات الوطنية قد أدى تدريجيا إلى نتائج ملموسة: بيئة أنظف والحفاظ على المناطق المحمية. وتحتاج جميع المشاريع حاليا إلى إجراء دراسات للأثر البيئي والاجتماعي، كما تعتبر التراخيص البيئية شرطا مسبقا.

٥٣ - وأردف أن الإدارة المستدامة للغابات والثروة الحيوانية تتسم بأهمية خاصة للكاميرون. وتؤدي زيادة مساحة الغابات المدارة إلى المساعدة على الحفاظ على التنوع البيولوجي. وتغطي الغابات ٤٢ في المائة من الكاميرون

وتشكل جزءا من حوض نهر الكونغو، الذي يعتبر ثاني أكبر مساحة من الغابات في العالم. وتضطلع هذه الغابات بدور حاسم في مكافحة تغير المناخ من خلال امتصاص الكربون.

٥٤ - واستطرد أن حكومته منشغلة بإدارة الغابات، وإيجاد محميات حرجية، والقيام بحملات للتشجير وإنشاء وحدات لإدارة الغابات، يتمثل هدفها في الحفاظ على الوظائف الإيكولوجية والبيئية والاجتماعية للغابات. وبالإضافة إلى مشاريع عكس مسار إزالة الغابات، اضطلعت حكومته بتنفيذ برامج للحد من الضغط على الغطاء النباتي، ومنع التصحر في منطقة الساحل، واستعادة مناطق المانغروف وتحسين إمكانية الحصول على الطاقة المتجددة. ومما يؤسف له أن الدعم القوي الذي تحظى به هذه البرامج داخل الكاميرون لم يكن يقابل دائما بمستوى مناسب من التضامن الدولي. وقد تخلت الكاميرون بشجاعة، لما فيه المصلحة المشتركة لجميع البلدان، عن الاستفادة الكاملة من الموارد اللازمة لتنميتها. ولذلك، فإن وفده يدعو المجتمع الدولي إلى زيادة الدعم المالي والتكنولوجي لبلده لإدارة غاباتها.

٥٥ - السيد ماماني باكو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إن المؤتمر العالمي للشعوب المعني بتغير المناخ والدفاع عن الحياة، الذي قامت دولة بوليفيا المتعددة القوميات بتنظيمه مؤخرا، قد اعتمد إعلانا لتقديمه إلى مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ. ويتضمن الإعلان المقترحات التالية: دعم "العيش الكريم"، كشكل بديل من أشكال التعايش يسعى إلى القضاء على الرأسمالية وإحياء المعارف التقليدية للشعوب الأصلية والفلاحين من السكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي؛ وتقديم الدعم للشعوب التي لا تزال تعاني من الاستعمار، لمساعدتها على التحرر من القيود المالية والتدخل السياسي؛ وعقد اجتماع عالمي للشعوب والحركات الاجتماعية لترسيخ "العيش الكريم"؛ وتقديم مشروع قرار لمناقشته في الجمعية العامة بشأن الإعلان العالمي لحقوق أمنا الأرض الذي يستند إلى نهج غير تجاري وغير قائم على المركزية البشرية؛ وإزالة حماية براءات الاختراع على السلع التي تخدم المصلحة العامة ذات الصلة بالإجراءات الفورية المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛ وجعل منصات نقل التكنولوجيا في متناول جميع الشعوب؛ واتخاذ تدابير ترمي إلى تعزيز التكنولوجيات النظيفة وتبادل المعارف واستخدام الموارد الطبيعية لتخفيف التلوث؛ وإنشاء شبكة من المنظمات الإقليمية لدراسة المناخ وتغير المناخ؛ وإنشاء محكمة دولية مستقلة للعدل المناخي؛ وإبرام اتفاقات متبادلة وعقد تحالفات بين الشعوب وحكوماتها للدفاع عن الحياة ومنع التعامل مع أمنا الأرض كسلعة؛ وإنشاء صندوق لتمكين البلدان النامية من دفع الديون الرأسمالية؛ وإقامة احتفال مشترك بين الأديان بيوم أمنا الأرض؛ وإحياء الاجتماع التحضيري الاجتماعي لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٥٦ - رئيس الأساقفة أوزا (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن التنمية كانت تفهم لسنوات عدة على أنها تحقيق أكبر قدر ممكن من النمو الاقتصادي وتراكم الثروة، الذي غالبا ما يأتي على حساب البيئة والحياة البشرية نفسها. وفي هذا النموذج غير القابل للاستدامة، يجري تحويل البشر إلى أدوات لإنتاج أكبر أرباح ممكنة لصالح مجموعة صغيرة فقط، وتعامل الأرض بوصفها موردا لا ينضب للاستغلال. وقد أصر البابا فرانسيس في الخطاب الذي أدلى به أمام الجمعية العامة مؤخرا، على أن النقلة النوعية الضرورية في فكر التنمية ينبغي أن تسترشد بالمفهوم الخالد للعدالة. فالبشر متعددو الأبعاد، وهم بالتالي بحاجة إلى فهم متعدد الأبعاد للفقر والتنمية. ويجب أن تكفل خطط التنمية المستدامة للأشخاص الحد الأدنى من الوسائل الروحية والمادية اللازمة للعيش بكرامة وإنشاء أسرة وإعالتها، باعتبارها الخلية

الأساسية للتنمية الاجتماعية بكل ما في العبارة من معنى. ومن الناحية العملية، يتكون هذا الحد الأدنى من السكن والعمل والأرض، وكذلك الحرية الروحية، التي تشملت الحرية الدينية، والحق في التعليم والحقوق المدنية الأخرى.

٥٧ - وذكر أن التنمية البشرية، التي تدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، والممارسة الكاملة لكرامة الإنسان، لا يمكن أن تُفرض كخطة من الأعلى إلى الأسفل. وتعتبر التنمية القائمة على التجارة والأكثر فائدة للجميع، خطوة في الاتجاه الصحيح من ناحية أخرى، ما دام يُسمح للفقراء أن يكونوا أداة كريمة لتقرير مصيرهم. وتؤدي قوانين المنافسة والبقاء للأصلح إلى إقصاء جماهير الشعب وتهميشهم، ولا تسمح بالبقاء في الأجل الطويل إلا للشعب أو لكوكب الأرض. وفي الوقت نفسه، تؤثر الأزمة البيئية الخطيرة في الجميع. وتعتبر صرخات الأرض وصرخات الفقراء واحدة، وتقتضي الاستجابة لها اتباع نهج متكامل لمكافحة الفقر واستعادة الكرامة للمحرومين وحماية الطبيعة. وقد آن أوان نبذ الثقافة التي عفا عليها الزمن المتمثلة في الإفراط والاستغلال والهدر، واستبدالها بثقافة التضامن.

٥٨ - السيد ماديوالي (المراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قال إن الكوارث تهدد التنمية المستدامة وتؤثر على نحو غير متناسب على أشد الناس فقرا وضعفا. لذلك، فإنه يجب أن يصبح الحد من مخاطر الكوارث من الأنشطة الرئيسية للتنمية، وتحول النهج من إدارة الأزمة إلى إدارة المخاطر.

٥٩ - وذكر أنه على الرغم من اعتبار إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث بمثابة تطور جدير بالترحيب، فإنه يتعين على الحكومات أن تكفل التصدي لمخاطر الكوارث على الصعيد المحلي، من خلال بناء قدرات السلطات المحلية على العمل مع الفئات الضعيفة والمنظمات المحلية على سبيل المثال؛ وتخصيص الموارد على صعيد المجتمع المحلي؛ وإشراك السكان المتضررين وقادتهم في عمليات صنع القرار على جميع المستويات.

٦٠- وأفاد بأنه ينبغي دعم الإطار الجديد بموارد كافية بدلا من تمويله من الميزانية الإنسانية، التي تؤدي إلى برامج قصيرة وتفتقر إلى المرونة لا يمكنها بناء قدرات المجتمعات المحلية في الأجل الطويل. وينبغي للجهات المانحة أن تعمل على زيادة نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للحد من مخاطر الكوارث إلى ١ في المائة من ٠،٤ في المائة حاليا.

٦١ - وأشار إلى أن الإطار الجديد يعترف بأن الحكومات تحتاج إلى شراكات متعددة أصحاب المصلحة للتصدي لمخاطر الكوارث، بما في ذلك مع الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وتعتزم الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر مساعدة أصحاب المصلحة على اللقاء ومناقشة التحديات المشتركة.

٦٢ - وأضاف أن تحالف المليار لتحقيق القدرة على الصمود هو المساهمة الطوعية التي قدمها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لإطار سينداي. ويتمثل هدفه في مساعدة بليون من الناس على انتشال أنفسهم من حالات الخطر والضعف بحلول عام ٢٠٢٥. ويتطلب تحقيق هذا الهدف شراكة واسعة النطاق وانضمام جميع المهتمين بالأمر إلى هذا الجهد.

٦٣ - وأشار إلى أن روح المودة التي أدت إلى إبرام العديد من الاتفاقات المتعددة الأطراف في عام ٢٠١٥ ينبغي أن ترحّل إلى المفاوضات الجارية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وينبغي للحكومات أن تتوصل إلى اتفاق عالمي يمكن أن يخفف من تغير المناخ ويساعد البلدان والمجتمعات الضعيفة على التكيف مع آثاره السلبية. وينبغي

أن يشجع اتفاق باريس على تحقيق الاتساق بين جميع العمليات المتصلة بمخاطر الكوارث والقدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ؛ وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية؛ ووضع أهداف وطنية للحفاظ على الشعاب المرجانية وأشجار المانغروف والغابات، وتنمية الغابات الزراعية والعمليات الزراعية الإيكولوجية الأخرى؛ وإدراج تدابير تتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في خطط التكيف، لأن الصحة والحصول على الخدمات الأساسية تكمن في صميم بناء القدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ.

٦٤ - واستطرد أن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بوجود ١٨٩ جمعية وطنية وأكثر من ١٧ مليون متطوع، سيواصل تقديم المساعدة للمجتمعات المحلية الضعيفة على مواجهة الكوارث الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ، ودعا إلى أن زيادة وتيرة هذا العمل بإشراك الحكومات وأصحاب المصلحة من جميع الأنواع.

٦٥ - السيدة بارث (منظمة العمل الدولية): قالت إن تحقيق جميع لأهداف التنمية المستدامة يتطلب تحولا في تدفق الاستثمارات من أجل تحويل الاقتصادات والهياكل الأساسية، مما يؤدي بالتالي إلى تحقيق الرخاء للجميع على كوكب صحي. وتعتبر العلاقة بين التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء وثيقة الصلة بالموضوع بسبب البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؛ كما تعتبر مناسبة التوقيت بسبب الأمل في التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن تغير المناخ في المؤتمر المقبل المعني بتغير المناخ الذي سيعقد في باريس.

٦٦ - وذكرت أن البطالة لم تعد إلى مستويات ما قبل الأزمة وكان الشباب من أشد المتضررين. وبالتالي، فإن التحدي لا يقتصر على توفير فرص عمل فحسب، ولكنه يشمل أيضا كفالة جعل تلك الوظائف مثمرة، وتساعد على الحد من الفقر. ويقدر أن أكثر من نصف القوى العاملة في العالم محاصرين في الاقتصاد غير الرسمي، ويعيش ٧٨٠ مليونا من الفقراء العاملين على أقل من دولارين من دولارات الولايات المتحدة يوميا.

٦٧ - وأشارت إلى أن الوظائف الخضراء اللائقة يمكن أن تساهم في القضاء على الفقر وفي تحقيق الإدماج الاجتماعي. وقد دلت أبحاث منظمة العمل الدولية على أن الانتقال إلى اقتصاد أكثر خضرة يمكن أن يولد ما يصل إلى ٦٠ مليون فرصة عمل إضافية في العقدين المقبلين. بيد أن هذه المكاسب تتطلب اعتماد سياسات وإصلاحات وأطر تنظيمية سليمة. ويعني اتساق السياسات تصميم مزيج السياسات الخاص بكل بلد من البلدان. وتتطلب أي بيئة جيدة للسياسات على سبيل المثال، وجود سياسات اقتصادية كلية تتعلق بالنمو وتشجع الأنماط المستدامة للإنتاج والاستهلاك وتعمل على توفير فرص عمل لائقة؛ واعتماد سياسات لإنشاء المشاريع تشجع الابتكار والعمل الحر من خلال إنشاء المشاريع؛ وتقرير الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية لكفالة عدم التخلي عن أحد؛ وبذل الجهود اللازمة لتشجيع التحول من العمل غير الرسمي إلى العمل الرسمي بحيث لا تكون الوظائف خضراء فحسب، بل أيضا لائقة؛ واعتماد ثلاثية الأطراف والحوار الاجتماعي لتعزيز بناء التوافق في الآراء.

٦٨ - وأضافت أن التنمية المستدامة تتطلب التزاما قويا بالشراكة والتعاون على الصعيد العالمي. وتعمل الشراكة من أجل تحقيق اقتصاد أخضر على تمكين خمس وكالات تابعة للأمم المتحدة وهي منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وبناء التآزر فيما بينها وتعزيز تمويلها وتحسين فعاليتها على الصعيد القطري. ويتعين على آليات التمويل الجديدة كالصندوق الأخضر للمناخ أن تعمل على دعم

البرامج التي تساهم في بناء المهارات والحماية الاجتماعية وتنظيم المشاريع الخضراء وتوفير فرص العمل اللائق.

٦٩ - السيدة موكافي (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة): قالت إنه تم تحديد ندرة المياه كقضية ذات أولوية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وقد عملت المنظمة على مساعدة الحكومات على تبني تكنولوجيات حديثة للزراعة والري وتكييفها، وزيادة الكفاءة والإنتاجية في استخدام المياه. وفي أفريقيا، أدت موجات الجفاف المتكررة إلى تآكل القطاع الزراعي وكذلك قدرة الأسر الزراعية الرعوية الفقيرة على التكيف. وتعمل منظمة الأغذية والزراعة مع الحكومات من أجل بناء القدرة على التكيف على صعيد المجتمع المحلي في منطقة الساحل والقرن الأفريقي. وفي أوروبا وآسيا الوسطى، تعمل المنظمة على مساعدة الأسر العاملة في الزراعة على زيادة الإنتاج على نحو مستدام، والوصول إلى الخدمات المناسبة والاندماج في سلاسل القيمة الزراعية والغذائية. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تعمل المنظمة مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على دعم الاستراتيجية الإقليمية للأمن الغذائي والتغذية لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٧٠ - وأفادت بأن مبادرة منظمة الأغذية والزراعة للنمو الأزرق يمكن أن تكون حليفا قيما للدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى زيادة الأمن الغذائي وتحسين التغذية والتكيف مع تغير المناخ. وهناك مبادرات كآلية تيسير التكنولوجيا تسهم مساهمة كبيرة في الجمع بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتعمل بالتالي من أجل الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في أهداف التنمية المستدامة.

٧١ - السيد نور (المنظمة الدولية للهجرة): قال إن إدراج الهجرة في خطة عام ٢٠٣٠ يوضح الالتزام الذي تعهد به الأمين العام للأمم المتحدة بعدم التخلي عن أحد. وتتسم الاتفاقات التاريخية الأخرى التي تم التوصل إليها، مثل إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار سامو)، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا بالقدر نفسه من الأهمية، ومن شأنها مجتمِعة أن توفر بيئة مواتية للمهاجرين لجعلهم من العاملين لتحقيق التنمية. كما تمثل الاتفاقات الجديدة التزاما متجددا بمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة والنتائج المترتبة عليها من خلال اعتماد سياسات تسهل الهجرة الآمنة والمنظمة والإنسانية.

٧٢ - وأشار إلى المنظمة الدولية للهجرة تتطلع للعمل مع الدول الأعضاء والشركاء في التنمية لإدراج بعد التنقل البشري في جميع المجالات الفنية لمفاوضات تغير المناخ، مما يؤدى إلى التوصل إلى اتفاق في المؤتمر المقبل المعني بتغير المناخ في باريس. وأعرب عن أمله في أن ينظر إلى الهجرة ليس بوصفها استراتيجية للبقاء كملاذ أخير، وإنما بوصفها استراتيجية مدروسة للتكيف تدرَج في خطط التنمية في البلدان النامية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧:٠٠